

## علم السياسة والاستعصاء الإمبريقي لفهم السلوك السياسي

## نظريات البيولوجيا الاجتماعية كبديل

## Political science and the intractability of empirical to understand political behavior Theories of social biology as an alternative

وليد شمالال

جامعة الجزائر3، (الجزائر)، [chemlal.walid@univ-alger3.dz](mailto:chemlal.walid@univ-alger3.dz)

تاريخ الإستلام: 2024./01/21

تاريخ قبول النشر: 2024/04/30

تاريخ النشر: 2024/06/3029

## ملخص:

في محاولة بحثية متعددة المستويات تُعالج تقويمها ونفحص تجريديا مدى فعالية وفعالية نظريات البيولوجيا الاجتماعية في تحويل أجندا البحث في حقل علم السياسة من مستواها النظري المجرد إلى المستوى التطبيقي في فهم وإدراك المكونات المتحركة في السلوك السياسي، فضلا عن تحدي نقل المعايير بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية. بذلك تم الاعتماد على خطة علمية منتظمة أمكن من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة عبر فحص الافتراض العلمي للتحقق مدى الترابط العلائقي بين الأجزاء المكونة للظاهرة محل الدراسة (علم السياسة والبيولوجيا الاجتماعية)، وفي الختام خلُصت الدراسة إلى بعض النتائج تكشف المفارقات وتضييق الفجوات بين الجانب العلمي والعملية.

**الكلمات المفتاحية:** البيولوجيا؛ الاجتماعية؛ علم السياسة؛ الإمبريقية؛ السلوك السياسي.

**Abstract:**

In a multilevel research attempt, we are evaluating and experimentally examining the effectiveness and effectiveness of social biology theories in transforming political research agendas from their abstract analog level to their applied level of understanding and perception of the controlling components of political behavior, as well as challenging the transfer of norms between political science and social science. Thus, a systematic scientific plan was relied upon through which the problems of the study could be answered by examining the scientific assumption to ascertain the relational correlation between the constituent parts of the phenomenon in question (political science and social biology), and in conclusion the study concluded with some findings that reveal discrepancies and narrow gaps between scientific and practical aspects.

**Keywords:** Biology; sociology; political science; empirical science; political behavior.

## 1. مقدمة:

شهد حقل علم السياسة خلال العقود الأخيرة زخماً متزايداً من المقاربات المعرفية والنظرية؛ بحيث يبدو أن المقاربات النظرية التقليدية التي هيمنت على الحقل خاصة في فترة الخمسينيات من القرن العشرين لم تعد الوحدة النظرية المهيمنة داخل الحقل، مما فتح المجال لظهور مقاربات أخرى مثلت في مجملها استجابة لتوسع أجنّادات البحث داخل الحقل، بحيث تستعرض مجمل الأبحاث والدراسات على مرور الحقل لمسار تبعته عدة حلقات تنظيرية بدءاً من (الدولانيين، التعدديين، السلوكيين، ما بعد السلوكيين [مؤتمر من علم سياسة جديد]، وبروسترايكا علم السياسة)، ورغم المحاولات التنظيرية والمعرفية حول اخضاع الظاهرة السياسية إلى التحليل العلمي الإمبريقي لفهم واستيعاب السلوك السياسي وظيفياً ومعرفياً، لكن سرعان ما تجد الباحث يقع في عواقب ابستمولوجية فجّة، حتى دفع ببعض المتخصصين في إعادة النظر حول مدى علمية التخصص في حد ذاته، ولعل المحاولات الجديدة في اقحام نظريات البيولوجيا الاجتماعية لاستيعاب السلوك السياسي والاجتماعي يمكن اعتبارها نقطة تحول عميقة للاستعصاءات الإمبريقية التي يشهدها الحقل المعرفي لعلم السياسة، وعليه كان لزاماً علينا أن نطرح المشكلة البحثية التالية: ما مدى قدرة نظريات البيولوجيا الاجتماعية في تحويل أجنّاد البحث لحقل علم السياسة من المستوى التنظيري الفج إلى مستوى حل المشكلات الإمبريقية المعقدة؟

**الفرضية:** للإجابة عن إشكالية الدراسة نفحص الفرضية العلمية التالية: من بين محارج معضلة التطبيقات الإمبريقية في حقل علم السياسية، التوجه نحو نظريات البيولوجيا الاجتماعية لفهم واستيعاب الأجزاء المكونة للظاهرة السياسية.

### البناء المنهجي والنظري:

تتطلب الاجابة عن المشكلة البحثية واختبار صحة الافتراض العلمي المرتبط بها؛ اعتماد بناء منهجي متنوع (اقتراب، نظرية، وأداة تحليل)، فتم الاعتماد على الاقتراب المؤسسي لفهم واستيعاب عمل الترتيبات المؤسسية المساهمة في تكوين هوية الحقل المعرفي لعلم السياسة، فضلاً عن الاقتراب الوظيفي لمعرفة أداء كل مقارنة معرفية ساهمت في بناء الحقل المعرفي، واقتراب النخبة الذي من خلاله نفحص دور الأكاديميين في الاعتماد على منظار مُغاير عبر الاعتماد على نظريات البيولوجيا الاجتماعية لتحليل وتشريح السلوك السياسي المعقد وظيفياً ومعرفياً، أما عن المقاربات النظرية فتم الاعتماد بإسهاب على المقارنة السلوكية واسهاماتها المعرفية والمنهجية في تحويل أجنّاد البحث لعلم السياسة من مستواها المجرد إلى المستوى التطبيقي الرياضي، فضلاً عن الاستعانة ببعض المقاربات النظرية للبيولوجية الاجتماعية لـ عالم الأعصاب الإدراكي "ريوتا كاناي" Ryota Kanai، و"توماس ثورتون" Thomas Thorton، فضلاً عن أداة المسح الاجتماعي، المعتمدة في تحليل وتشريح الظاهرة السياسية، المطبقة عن العينات الطلابية حول توجهاتهم السياسية في فهم العلاقة بين الكرموزونات البيولوجية والأداء السياسي في استقراء السيادة العصبية للطلاب.

### تبرير خطة الدراسة:

تم هندسة خطة علمية منتظمة قصد الإجابة عن المشكلة البحثية واختبار الفرضية القياسية، حيث يفحص المحور الأول التاريخ الإبيستمولوجي لمسار تطور حقل علم السياسة عبر التركيز على كل مرحلة وافترضاها المعرفية، فضلا عن الانتقال إلى دراسة "الرابطة الدولية للعلوم السياسية"، المغيبة لدى الأواسط الأكاديمية والمعرفية، وفي الأخير تم التطرق إلى العوائق الإميريقية لدراسة الظواهر السياسية حسب تحليل "إيزاك" "Isaac"، أما في المحور الثاني تم التركيز على العلاقة بين علم السياسة والبيولوجية الاجتماعية كبديل معرفي، من خلال فحص الاستعصاء الإميريقية في التحول البرادامي لحقل علم السياسة، مع تحليل العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية ومشكلة نقل المعايير، لأعمال "الموند وجينيكو" "Almond and Geneco"، وفي الأخير تم تحليل الفهم الإدراكي العلمي للسلوك السياسي من خلال اخضاعها لنظريات البيولوجيا الاجتماعية.

### البناء المفاهيمي:

نحاول أن نرصد أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة (كالبيولوجيا الاجتماعية، والإميريقية، والسلوك السياسي).

#### ■ البيولوجيا الاجتماعية: (Sociobiology)

البيولوجيا الاجتماعية علم ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين مع عالم الأحياء الأمريكي "إدوارد أوزوالد ويلسون" من خلال كتابه "البيولوجيا الاجتماعية: التركيب الجديد" الذي أصدره سنة (1975). ويُعنى هذا العلم بدراسة الأساس البيولوجي لجميع أنواع السلوك الاجتماعي بغية إيجاد تفسير بيولوجي لمختلف المظاهر الحضارية (الأخلاق، الدين، التعاون). وينطلق هذا العلم من فرضية وجود أساس بيولوجي لجميع النشاطات والأنظمة الاجتماعية، ليقدم نظرية عن الأسس الوراثية للسلوك الاجتماعي "المنظور إليه من وجهة نظر الاصطفاء الطبيعي".<sup>1</sup>

#### ■ الإميريقية: (Empiricalism)

يقصد بالإميريقية تلك الدراسات التي تعتمد على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة، ويُطلق عليها أحيانا الدراسات التجريبية كونها تسعى إلى إنتاج نظريات إميريقية، وبذلك فهي تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي، وهي مرتبطة بالمقومات التالية، المقوم المفاهيمي؛ الذي يهدف إلى بناء مفاهيم إميريقية محددة من خلال تحويل المفاهيم النظرية إلى مفاهيم إجرائية قابلة للملاحظة والقياس، والمقوم السببي؛ وهو مقوم ينهض على المقولات السببية التي تتبنى فرضيات علمية دراسية قابلة للمعانة والاختبار والتحقق، والمقوم التجريبي الاختباري؛ وهو الذي يتيح إمكانية اختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة عن طريق جمع البيانات، وبناء تحليل كمية، لقياس العلاقة واتجاهاتها سواء كانت طردية أو عكسية، وفي الأخير النتائج الإميريقية؛ وهي الغاية النهائية للدراسات الإميريقية عن طريق لغة الكم والقياس. أما في مجال حقل علم السياسة، فهي مرتبطة بظهور المقاربة السلوكية، والهدف منها بناء علم سياسة خال من القيم، وبناء نظريات كبرى في العلوم السياسية قادرة على تفسير الظواهر محل الدراسة وتعميم النتائج.<sup>2</sup>

■ السلوك السياسي: (Political behavior)

"السلوك السياسي هو نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم وقيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفرادها شريطة أن تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي يحاول المشرّع أو القيادة تعزيره، والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام الاجتماعي".<sup>3</sup>

02. رصد التحولات التاريخية لفهم تكويني تناصي لعلم السياسة كمفهوم وتخصص معرفي

نحاول من خلال هذا المحور أن نرصد مسار تطور حقل علم السياسة من منظور إبستمولوجي من خلال تتبع النقاشات المعرفية التي ساهمت في بناء هوية الحقل، فضلا عن تفكيك بعض العوائق الإبستمولوجية التي تواجه الباحث أو المتخصص في مجال العلوم السياسية خاصة في مستواها الإمبريقي والخروج من معضلة الدراسات النظرية التجريدية.

1.2 التاريخ الإبستمولوجي لمسار تطور حقل علم السياسة:

لعلم السياسة وعلم السياسة المقارن جذور تاريخية ضاربة في التاريخ، إذ يوجد في أغلبية المجتمعات الكبيرة دراسات عدة قامت بتحليل السلوك السياسي، ففي الغرب مثلا تعتبر أعمال الفيلسوف "أرسطو" "Aristotle" (384-322) قبل الميلاد رائدة في التأكيد على المثل السياسية العليا وانهجت طريقة البحث المقارن للأنظمة السياسية السائدة؛ الأمر الذي أدى إلى تجميع وتحليل دساتير 158 دولة مدينة اغريقية، وابتكر "أرسطو" علم السياسة تجريبيا بغرض عملي باعتباره "فن الحكم أو فن تسيير شؤون الدولة"، ربما كان "أرسطو" المفكر الغربي الأول الذي فصل دراسته السياسية عن حقل الفلسفة، لكن لسوء الحظ لم تؤدي مقارنة "أرسطو" المبكرة إلى أي إنجاز حقيقي مباشر في علم السياسة، فعلى امتداد السنوات (1800) التالية استمرت النقاشات حول السياسة كجزء من علم الفلسفة، و فقط مع أعمال الايطالي "نيكولا ماكيافيلي" "Nicola Machiavelli" (1469-1527)، ظهرت بشكل حقيقي مقارنة مقارنة للسياسة انتهجت نفس منحى "أرسطو" في تحليل الأنظمة السياسية المختلفة خاصة الامبراطورية الرومانية بسبب تأكيده على "فن الحكم والمعرفة التجريبية"، وبذلك يُعد "ماكيافيلي" أول عالم سياسي مقارن حديث، وقد أتت كتاباته في الفترة التي كان نظام القرون الوسطى يفسح الطريق لعصر النهضة الصاعدة بتأكيده على العلم والعقلانية، والعلمانية ومعرفة العالم أكثر واقعية من المثل العليا المجردة، وقد عززت حصيلة البحث التراكم المعرفي خلال القرون الأربعة التالية فكرة أن السياسة مثلها مثل أي حقل آخر من المعرفة يمكن تطويرها لتكون علما منطقيا دقيقا، وفي نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر سار مؤلفون من أمثال "توماس هوبز" و"جون لوك" على حُط "ميكافيللي"، وأيدا أنظمة سياسية معينة لكن على أساس الملاحظة التجريبية والتحليل، ثم تبعها في القرن الثامن عشر باحثون أمثال

"جان جاك روسو" والبارون دي مونتسكيو، ثم تلت أعمال "كارل ماركس" و"ماكس فيبر" في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي أضفت لعلم السياسة تحليلات حول طبيعة المؤسسة والسلطة السياسية والاقتصادية.<sup>4</sup> أما عن مسار تطور حقل علم السياسة كتخصص أكاديمي يعود الفضل إلى إرساء أسسه المعرفية تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام (1903)، وبذلك يشير "جون دريزيك" أن حقل علم السياسة مر بخمس مراحل كبرى محاولة بذلك تقديم هوية معرفية للحقل وهي: (الدولانيين، التعدديين، السلوكيين، وما بعد السلوكيين، وبيروستريكا علم السياسة).

حيث مثلت المرحلة الأولى (الدولانيين) اللبنة الأولى لتنظيم البيت الداخلي للحقل المعرفي بدءاً من تعيين أول أستاذ العلوم السياسية "فرانيس لير" (1857) بجامعة "كولومبيا الأمريكية"، وتمحورت مساعي الدولانيين إلى بناء دولة قومية موحدة ومواطنة فاضلة ومحاربة كل أشكال المحسوبية والرشوة، وكانت كل مطالبهم ذات مسعى معياري باعتبار الدولة كوحدة أساسية في التحليل ذات المستوى الأنطولوجي الدو غمائي، لكن سرعان ما عرفت هذه المرحلة انتقادات لاذعة من مقبل دعاة ذوي النزعة التعددية؛ حججهم المعرفية لإهمالهم دور الفواعل الأخرى في عملية البناء السياسي وفقدانهم للتنظيم المنهجي نظراً لفتحهم المجال لتخصصات معرفية أخرى في الانضواء داخل الحقل.<sup>5</sup> وبذلك يمكن اعتبار أن التعددين أول تحدي أنطولوجي للدولانيين، لكن قوليل بأن "التعددية مشكلة ينبغي حلها وليس مشكلة ينبغي تميمها"، رغم ريادة أعمال أمثال "هارولد لاسكي" "Harold Lasky" (1917) و"ماري بركت فيوليت" "Mary Barket Violet" (1918) بنبذ كل أشكال حكم الدولة، ومحاولة إضفاء مفهوم جديد متعلق بتعدد المصالح في مقابل تعدد الوسائل، إلا أن دعاة النزعة الدولانية استمروا إلى غاية الخمسينيات من القرن الماضي عبر ظهور أول تحول براداعي المتمثل في دعاة ذوي النزعة السلوكية الذين استطاعوا أن يحولوا أجندا البحث داخل الحقل وإضفاء التنظيم المنهجي، والأساليب الإحصائية والكمية في تفسير الظواهر السياسية، لكن سرعان ما عرفت هذه الأخيرة تحديات خاصة أمام التحولات الاجتماعية التي كانت تشهدها فترة الستينيات من القرن الماضي بما فيها "الحرب الأمريكية على فيتنام"؛ مما حاد بانتقاد السلوكيين في المبالغة بالحياد العلمي دون إعطاء قيمة أكثر في معالجة القضايا الاجتماعية الملحة في تلك الفترة، وتزامن ذلك مع الاجتماع الدوري "للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" APSA (1967)، محاولين بذلك تحويل أجندا البحث لحقل علم السياسة بالاهتمام أكثر بالقضايا الاجتماعية في مقابل العلمية، مما فتح نقاش حاد بين أعضاء الجمعية، المتمثلة في الاتجاه السلوكي، والاتجاه ما بعد السلوكي محاولين ضم الجمعية لصالحهم؛ بذلك سمي المؤتمر فيما بعد بـ "مؤتمر من أجل علم سياسة جديد".<sup>6</sup>

لكن نظراً لاهتمام أعضاء هذا المؤتمر برأس الجمعية وانتخاب أعضاءها الجدد دون تقديم أي مبادأة جادة في تحويل أجندا البحث المطروحة آنذاك أدى إلى فشل المؤتمر، ولكن فشله ليس بالضرورة نجاح ذوي النزعة السلوكية، هذه الأخير قامت بوضع مجلة معنونه بـ "السياسة وعلم السياسة" تُعنى بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية وبذلك شكّلت ضربة

قوية "للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية"، واستمر الوضع على ما عليه إلى أن ظهرت برقية الكترونية من مجهول سمي نفسه "السيد بروترايكا (2000) موجهة إلى "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية"؛ يدعو فيها إلى حل الجمعية ومحاولة الجمع بين الأساليب الكمية والكيفية، والعودة للفلسفة الاجتماعية، وسرعان ما تم الالتفاف حول هذه البرقية محاولين إضفاء طابع جدّي لأجندا البحث لعلم السياسة، لكن هذا لم ينفي ريادة الأعمال الإحصائية في المجالات المرموقة لغاية اليوم واستمرار أعمال السلوكيين في الصفحات الأولى للمجلات المرموقة مما ينذر باستعصاء تحول براديمي داخل الحقل.<sup>7</sup>

بعد تقديم لوحة كرونولوجية حول مسار تطور حقل علم السياسة بدء من "أرسطو" إلى غاية مرحلة بيروسترايكا علم السياسة والاستعصاءات المعرفية والمنهجية في تحويل أجندا البحث للحقل، نحاول من خلال العنونة التالية استكمال الحلقة الكرونولوجية في "تأسيس الرابطة الدولية للعلوم السياسية"، هذه الرابطة المغيبة لدى طلبة وباحثي العلوم السياسية خاصة في الوطن العربي.

## 2.2 مأسسة الرابطة الدولية للعلوم السياسية (IPSA): النواة الأكاديمية - العبر قومية

يمكن القول أن تطور تخصص العلوم السياسية لا ينفي أبداً إبراز الجذور القديمة لتحليل بيئة الأنظمة على سبيل المثال، في الإصدارات المختلفة من تاريخ النظرية السياسية الكلاسيكية "لجورج ساين"، تم تخصيص الجزء الأكبر من المجلد للفترة (1500-1900) في تحليل بشكل أساسي الفترات القديمة والعصور الوسطى لتطور التخصص بدلاً من مخرجات القرن العشرين؛ على الرغم من التراث الفكري المثير للإعجاب والتأثير القوي للتقاليد الفلسفية السياسية، فإن تطور حقل علم سياسية من النوع المؤلف لنا هو بالتأكيد ظاهرة حديثة حتى القرن العشرين. ظلت هوية التخصص غير مؤكدة وكان وضعها الجامعي خاضعاً لاستجاب متفاوتة الشدة في مناطق مختلفة من العالم. قرب نهاية الأربعينيات، لم يكن موقف العلوم السياسية مؤكداً تماماً قدّرت دراسة معاصرة أن التقاليد الوطنية المختلفة شكّلت خمس مجموعات رئيسية للتخصص وهي: النهج الأمريكي؛ الذي يتميز بالانفتاح على أساليب العلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة علم النفس، والذي أدار في ذلك الوقت انتقاله من المؤسسية إلى السلوكية (الولايات المتحدة، والشرق الأوسط، وأجزاء معينة من آسيا، مثل الصين) النهج البريطاني؛ المتجذر في الفلسفة الأخلاقية ولكنه يؤكد ببطء استقلاله (المملكة المتحدة ومعظم دول الكومنولث، بما في ذلك الهند) النهج الفرنسي؛ المتجذر في تقاليد القانون الروماني (فرنسا، وأوروبا المتوسطية، وأمريكا اللاتينية) النهج الألماني؛ المستمد من القانون الدستوري والإداري والذي أختص حول دراسة منهجية الدولة (ألمانيا، والنمسا وبعض البلدان المجاورة مثل هولندا، والدول الاسكندنافية، اليابان) النهج السوفيتي؛ الذي يتميز بنمط التحليل الماركسي اللينيني ورؤية العلوم السياسية أساساً كفرع من علم الاجتماع متجذراً في الاقتصاد السياسي (الاتحاد السوفيتي ودول أخرى تحت التأثير الشيوعي).<sup>8</sup>

في حين أن هذا التصنيف، مثل معظم التعميمات، يبالغ في تبسيط الواقع، إلا أنه يكتسب أهمية خاصة بسبب الظروف التي تم تطويرها فيها مع ذلك، أنه حتى ذلك الحين كانت هناك اختلافات قوية للغاية داخل معظم هذه المجموعات من البلدان. يمكن مضاعفة الأمثلة، ولكن لنقتصر على الشخصيات التي كان من المقرر أن تتألق في "الرابطة الدولية للعلوم السياسية" IPSA خلال سنواتها الأولى، سيكون من الصعب تخيل "كينيث وير" وموريس دوفيرجر" يتوافقان بشكل مريح مع الخصائص الخاصة بالتقاليد البريطانية أو الفرنسية ولا يأخذ التصنيف في الاعتبار التقاليد الفرنسية للجغرافيا السياسية التي يمثلها "أندريه سيغفريد" "Andre Siegfried"، ولا تراث "ماكس وير" "Max Weber" في علم الاجتماع السياسي الألماني. وكان التقارب العالمي والتطور السريع في مجال الانضباط يحددان ملامح تاريخ العلوم السياسية فكان لتصنيف "ديفيد إيستون" "David Easton" للمراحل التي مرت بها العلوم السياسية الأمريكية من القرن التاسع عشر إلى الستينيات القرن الماضي تطبيق أوسع؛ في الواقع من المحتمل أن بعض التيارات التي مرت فترة حكمها في الولايات المتحدة استمرت في ممارسة تأثير ملحوظ في أجزاء أخرى من العالم، حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين وهي: الشمولية، أي دراسة السياسة كجزء من الفلسفة الأخلاقية العالمية؛ القانونية، أو دراسة الدولة كهيكل قانوني في الأساس (وبالتالي تتمحور حول تحليل الدساتير والأعراف القانونية) الواقعية؛ التي تؤكد على الممارسة الفعلية للحياة السياسية بدلاً من الهياكل الرسمية؛ السلوكية التي تؤكد شكلاً جديداً للواقع المدرك، ليس فقط من خلال دراسة المؤسسات والسياق المؤسسي.<sup>9</sup>

المجال الآخر الذي يجب دراسة تاريخ IPSA هو الجمعيات المختلفة التي كانت موجودة قبله والتي شكّلت السنوات الأولى من تطورها تنقسم هذه الجمعيات إلى فئتين، الفئة الأولى تشمل جمعيات العلوم السياسية الوطنية التي سبقت IPSA والتي ساهمت في تأسيسها، بالإضافة إلى المنظمات الوطنية أو الإقليمية متخصصة للعلوم السياسية التي ظهرت لاحقاً؛ وقد أقام معظم هؤلاء أيضاً علاقات رسمية مع IPSA، التي يدين الكثير منهم بدعمها لإنشائها. تتكون الفئة الثانية من الجمعيات العلمية التي بدأت في الظهور في القرن التاسع عشر، ولكنها بدأت بالفعل بالانتشار في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة قبل الحرب العالمية الثانية، فكان للتطور البطيء للعلوم السياسية نظيره في الخطوات الأكثر تردداً التي اتخذت نحو إنشاء الجمعيات المهنية الوطنية للعلوم السياسية في الواقع، ولم يكن هناك في معظم البلدان منظمة تجمع بين علماء السياسة العاملين في الجامعات في مثل هذه الحالات، من الممكن تمامًا أن يكون للمحللين الأكاديميين للحياة السياسية أشكال أخرى من الاتصال المنظم كما هو الحال في بريطانيا، "جمعية فايان ذات الميول اليسارية" (1884)، ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك، حتى في تلك الأيام الأولى، مؤسسات أخرى تظهر اهتماماً بالانضباط، مثل "المعهد الأسترالي للعلوم السياسية" (1932).<sup>10</sup>

يُشكل العدد القليل لجمعيات العلوم السياسية الوطنية التي سبقت IPSA قائمة رائعة إلى حد ما؛ يأتي على رأس القائمة "جمعية العلوم السياسية الأمريكية" APSA (1903) وهناك أيضاً "جمعية العلوم السياسية الفنلندية"

FPSA (1935)، و"الجمعية الهندية للعلوم السياسية" (1938). يمكن أن يُضاف إلى هذه "الجمعية الكندية للعلوم السياسية" (1968)، في البداية كانت منظمة متعددة التخصصات لكنها أصبحت فيما بعد جمعية مكرسة حصرياً للعلوم السياسية.

وجه الاضطراب السياسي في تلك الفترة ضربة خطيرة "للجمعية الصينية للعلوم السياسية" التي كانت قائمة بين الحربين (1932)، لكن فترة إعادة الإعمار بعد الحرب سهلت ظهور جمعيات جديدة في اليابان (1948) وفرنسا (1949)، وأدى التفكير الجدّي لفترة ما بعد الحرب والإدراك المتزايد للحاجة إلى التنظيم على المستوى الوطني كشرط للتعاون الدولي إلى انتشار جمعيات العلوم السياسية الوطنية ظهر البعض، كما رأينا قبل مؤسسة IPSA وتم إنشاء البعض الآخر بعد فترة وجيزة كالجمعيات (الهولندية والإسرائيلية، والباكستانية والبولندية، والسويدية والسويسرية والبريطانية) (1950)، والاتحادات (النمساوية والبلجيكية والألمانية واليونانية) (1951)، والاتحادات (الأسترالية والبرازيلية والإيطالية) (1952). وظهرت المنظمات في البلدان ذات الحكومات الشيوعية بشكل عام في وقت لاحق يوغوسلافيا (1954)، الاتحاد السوفيتي (1960)، تشيكوسلوفاكيا (1964) وبلغاريا، المجر ورومانيا (1968). بالإضافة إلى الجمعيات المذكورة أعلاه، والتي تم تأسيس العديد منها بمبادرة من IPSA، ظهرت جمعيات وطنية للعلوم السياسية في أماكن أخرى، على الرغم من اختفاء بعضها منذ ذلك الحين. كما ولّد عدد من الاتحادات الإقليمية في وقت لاحق. أصبح اثنان منهم، وهما "جمعية العلوم السياسية الأفريقية" (1973) و"رابطة العلوم السياسية في آسيا والمحيط الهادئ" (1983) أعضاء مؤسسين في IPSA. لا يزال البعض الآخر، مثل "جمعية العلوم السياسية الاسكندنافية" (هيكل تتساق ففاض إلى حد ما) و"الاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية" (1970) خارج نطاق العمل.<sup>11</sup>

إذا كانت مجموعة الحقائق المذكورة أعلاه بشأن الانضباط والمجتمع الأكاديمي الدولي تُشكل السياق العام الذي تم فيه تصور IPSA فإن الظروف المباشرة لإنشائها تظهر على أنها اقتتان ملحوظ لمصالح شريكين من ناحية الطموح والسعي المثالي لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في تحقيق السلام العالمي من قبل الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن التعليم والعلوم، وهي منظمة اليونسكو التي تم إنشاؤها حديثاً؛ من ناحية أخرى، فإن الاهتمام الدقيق والعملية للغاية الذي تعلقه مجموعة دولية من علماء السياسة البعيدين على هياكل تخصصهم. بدأت المرحلة الأولى من إنشاء IPSA بشكل متواضع داخل قسم العلوم الاجتماعية في اليونسكو؛ كان هذا القسم قد اعترف بالعلوم السياسية باعتبارها تخصصاً ذا أهمية استثنائية، وقرر المؤتمر العام لليونسكو المعقد في مكسيكو سيتي في نوفمبر وديسمبر (1947)، ما يلي: تشجيع دراسة الموضوعات والمشكلات التي يتناولها علماء السياسة من مختلف البلدان في الأعمال البحثية الحديثة (المنشورات العلمية والكتب الأكاديمية على مستوى عالٍ) لتشجيع دراسة وجهات النظر المختلفة، والقيمة الممنوحة لهذه المشاكل، والأساليب والتقنيات والمصطلحات المستخدمة، والأهمية الحديثة التي يفترضها إنتاج الأعمال في العلوم



السياسية " كانت النتيجة الملموسة لمبادرة اليونسكو مشروعًا طموحًا عابرًا للحدود بقيادة "ويليام إبنشتاين" William Ebenstein، أستاذ العلوم السياسية في "جامعة برينستون" (الولايات المتحدة) الذي تولى منصبه في اليونسكو فبراير (1948)، وفي هذا الوقت تمت دعوة علماء السياسة من جميع مناطق العالم لتقديم تقارير عن العلوم السياسية في بلادهم أو عن جوانب معينة من هذا العلم، باتباع خطة مفصلة نسبيًا تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية -المحتوى والمنهجية والمصطلحات- وتم استلام أربعة وثمانين تقريراً إجمالاً، تم نشر 51 منها عكست التقارير اتجاهًا من شأنه أن يصبح سمة دائمة لدراسات العلوم السياسية، وكذلك بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية ذات الصلة: نشاطهم الاستثنائي في الغرب (جاء 53 تقريرًا من أوروبا، و13 من أمريكا الشمالية، و18 فقط من بقية العالم -خمس من أمريكا الجنوبية وخمس من الشرق الأوسط وأربعة من آسيا، وأربعة من أوقيانوسيا). بالإضافة إلى ذلك (12 تقريرًا قدمتها الدول التي تم فيها إنشاء أنظمة شيوعية أو في طور التأسيس).<sup>12</sup>

على الرغم من أن العلوم السياسية، مثلها مثل جميع العلوم الحديثة، تتضمن تحقيقًا تجريبيًا، إلا أنها عمومًا لا تنتج قياسات وتنبؤات دقيقة. وقد دفع هذا بعض العلماء إلى التساؤل عما إذا كان يمكن وصف النظام بدقة على أنه علم. ومع ذلك، إذا كان مصطلح العلم ينطبق على أي مجموعة من المعرفة المنظمة بشكل منهجي استنادًا إلى الحقائق التي تم التحقق منها من خلال الأساليب التجريبية، والتي يتم وصفها من خلال القياس بقدر ما تسمح به المادة، فإن العلوم السياسية هي علم مثل التخصصات الاجتماعية الأخرى. في الستينيات من القرن الماضي، جادل المؤرخ الأمريكي للعلوم "توماس س. كون" Thomas Cohen في أن العلوم السياسية كانت "نموذجية ما قبل النموذج"، ولم تكن قد طورت بعد نماذج بحثية أساسية، مثل الجدول الدوري الذي يحدد الكيمياء. من المحتمل ألا يطور العلم السياسي أبدًا نموذجًا أو نظرية عالمية واحدة، ونادرًا ما استمرت محاولات القيام بذلك لأكثر من جيل، مما يجعل العلوم السياسية تخصصًا للعديد من الاتجاهات محاولا الابتعاد عن التحليلات الكلاسيكية. والتي يتم التعبير عنها بمصطلحات كمية حيثما أمكن ذلك.<sup>13</sup>

### 3.2. ما بين العلوم السياسية وعلم السياسة:

مع تقدم تخصص علم السياسة واقحامه داخل الجامعات ترافق مع تغيير مصطلح العلوم السياسية بعلم السياسة، فقبل الحرب العالمية الثانية كان مصطلح العلوم السياسية متداول بمعنى كل من العلوم الاجتماعية يدرس الظاهرة السياسية من زاوية خاصة، وكانت الأبحاث السياسية تشكل أجزاء من علم الاجتماع السياسي، وعلم الاقتصاد السياسي، وعلم النفس السياسي، والجغرافيا السياسية، فتشكل علم السياسة تقاطعًا بين الفروع السياسية لكثافة العلوم الاجتماعية، أي تلك التي اهتمت بدراسة القدرة والسلطة والدولة، أما على صعيد المعرفة السياسية فكان حقل علم السياسة يعتمد على المعرفة التي توصلت إليها أبحاث العلوم الاجتماعية الأخرى فيحاول التأليفين النتائج التي توصلت إليها هذه الأبحاث من أجل تكوين نظرية سياسية حول الدولة والسلطة، وبالفعل تطور البحث السياسي وأصبح يتناول دراسة

الوقائع بنفسه، دون الاعتماد على أي علم آخر لأن التّظير العلمي مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الوقائع بذلك أدى إلى احلال مصطلح علم السياسة مكان العلوم السياسية نظرا لبروز علم السياسة كعلم قائم بحد ذاته وإن كان على علاقة بسائر العلوم الاجتماعية الأخرى وهذا ما جعل علماء السياسة المجتمعين في باريس في مقر "منظمة اليونيسكو" (1938) يوصون باعتماد مصطلح علم السياسة بدلا من العلوم السياسية.<sup>14</sup>

#### 4.2. معوقات الدراسة الامبريقية في حقل علم السياسة حسب أبحاث آلن ايزاك

يرى البعض أن الانتقادات الموجهة إلى المنهج العلمي في علم السياسة تدخل ضمن الانتقادات التي توجه إلى الاتجاه السلوكي، فهناك من يُقر أن هذا الاتجاه أدى إلى امبريقية فجّة كما طُرحت شكوكا تجاه الادعاءات السلوكيين بأنهم أنتجوا علما للسلوك الانساني، في معنى العلم كما هو مفهوم في العلوم الطبيعية، وأكد السلوكيون أنفسهم تكرار الطابع المؤقت والجزئي لنتائج بحوثهم، فالانتقادات الموجهة للدراسات الامبريقية جاءت من مصدرين: من السلوكيين أنفسهم، ومن خارج الاتجاه السلوكي، هذه الأخيرة انتقاداتها جاءت في اطار التقييم الذاتي وتطوير مناهج البحث العلمي، كما جاءت من خارج دائرة المدرسة السلوكية لاعتبارات تتعلق بعدم القدرة على تجاهل كل من القيم والتاريخ، ويبدو التحليل الذي قدمه "ألن ايزاك" في طرح المشاكل التي تواجهها الدراسة الامبريقية شكّلت مفارقة حول الجدل الخاص بعدم علمية الدراسة في علم السياسة في طرحه أن الملاحظة الايجابية تبين أن العلوم الاجتماعية متقدمة على نحو أكبر مما تطرحه الملاحظات القائمة حولها.<sup>15</sup>

إن الطبيعة الأقل تعقيدا للعلوم الطبيعية تفسر غالبا بالقدرة على التحكم في الأحوال التي يجتثك بها الفيزيائيون والكيميائيون مع ما يوائم وحقوقهم المعرفية وحتى يتم وضع البحث العلمي في قلبه المنهجي والمعرفي مع عدد من الافتراضات والمبادئ فهو يفترض أولا شكلا من التجديدية، وثانيا وجود قاعدة امبريقية؛ وهذا يعني التأسيس عبر الاعتماد على الملاحظة والتملص القيمي، وثالثا وجود انتظام للظاهرة السياسية وبذلك يشير "ألن ايزاك" إلى ثلاث مؤشرات تفحص مدى ملائمة حقل علم السياسة مع تلك الافتراضات والمبادئ.

#### ■ تعقيدية الظواهر السياسية:

ثمة ما يشير إلى عدم القدرة على اكتشاف حدوث ظاهرة سياسية ما بسبب تعقد الظواهر محل الدراسة؛ وذلك لانشار الكم الهائل من المتغيرات والعلاقات المحتملة بينها، مقارنة مع حقول معرفية أخرى الذين يستطيعون اكتشاف العلاقة بين المتغيرات؛ وبذلك تتضح الصورة في القدرة على انتاج النظريات لا لدراسة الظاهرة أقل تعقيدا، وبذلك يمكن اعتبارها بمثابة انتقاد مباشر للامبريقية باعتبارها مناقضة للخاصية الثالثة للعلم وهي الانتظامية؛ فإذا كانت الظواهر السياسية معقدة جدا بسبب غياب خاصية الانتظام وبالتالي غياب تعميم النتائج الذي يعني بدوره عدم اكتشاف العلاقة بين متغيرات الظاهرة السياسية محل الدراسة، مما يحيل صعوبة التنبؤ.<sup>16</sup>

#### ■ عدم القدرة على التحكم في السلوك الانساني:

يجدر الإشارة إلى صعوبة التحكم في تحديد السلوك الانساني، فقد أشار "روسل كيرك" الذي يُعد واحدا من أكثر خصوم الاتجاه بإمكانية الدراسة العلمية في حقل السياسة باعتبار الانسان هو جوهر المعرفة، والوجود الانساني هو في مؤخرة الأجندات التي يمكن التحكم فيها أو التحقق منها أو اخضاعها لقانون معين أو التنبؤ لسلوكياته، أما الجانب الآخر مرتبط بعدم القابلية للتسوية خاصة عندما يتعلق الأمر بجرية الإرادة؛ فالبشر من الصعوبة بما كان التحكم في انفعالهم وتوجهاتهم خاصة في المواقف السياسية حسب "ايزاك أن المشكلة هنا تكمن ليس في الصعوبة المفرطة في عزل العناصر المسببة، ولكن سبب أنه لا توجد عناصر مسببة أصلا فليس كل حالة لها سبب الحدوث لها.<sup>17</sup>

■ **مشكلة رد الفعل الانساني:**

إن معظم الدراسات الامبريقية تعتمد في دراساتها على المنهج المسحي بغرض انكشاف وتسهيل تحليل الظواهر السياسية، وبذلك تشير بعض الانتقادات الموجهة إلى علمية الدراسة السياسية على أساس أن الخاضعون لدراسة ما يدركون حقيقة أنهم هدف للدراسة فإن هناك صعوبة لأخذ اجابات كمؤشرات صحيحة تتوافق مع آرائهم الحقيقية خوفا من النتائج التي قد لا تكون مرضية للباحث والمبحوث.<sup>18</sup>

### 3. علم السياسة والبيولوجيا الاجتماعية تكيف أنطولوجي-معرفي-قيمي

من خلال هذه العنونة نحاول أن نرصد التلازم العلائقي بين مكوبي الظاهرة محل الدراسة وهي (علم السياسة والنظريات البيولوجية) كبديل كون أن الحقل كما تم تحليله أنه يشهد استعصاء برادايي في تحويل أجندا البحث لحقل علم السياسة.

### 1.3. الاستعصاءات الامبريقية في التحول البرادايي السلوكية ثورة منهجية ولكن

يمكن القول أن الظواهر السياسية يمكن التعبير عنها كمي في كثير من الحالات، إلا أن التعبير الكمي في الواقع يختصر المسألة كثيرا لماذا؟ لأن الظاهرة لا تعيش منعزلة بل تعيش في بيئة، وهذه البيئة لها مكوناتها وعناصرها المختلفة التي لا يمكن دائما أو بالضرورة التعبير عنها بشكل كمي. إن الثورة السلوكية شددت بالدرجة الأولى على الانتقال من مرحلة التفكير في الغايات والمجرد إلى التفكير في الواقع؛ من خلال محاولة حصر الظواهر في شكل يمكن تلمسه أو يمكن قياسه باستخدام الوسائل الاحصائية، فالثورة السلوكية جعلت طبيعة المعرفة تتغير من تلك المرتكزة على ملكة التفكير إلى معرفة مرتكزة على ملامسة الواقع والتعبير عنه بشكل كمي.<sup>19</sup>

إن دراسة الظواهر السياسية بنفس الكيفية التي تُدرس بها العلوم الطبيعية التي حققت نجاحات علمية، قد طرحت على علماء السياسة أكثر من عائق، منها ما يتعلق بصعوبات في المنهج الذي يجب أن يسلكه عالم السياسة، وأخرى تتعلق بالموضوع لكون الباحث والمواضع قيد الدراسة شيء واحد، أو كذلك العقبات المعرفية؛ وهي مرتبطة بالمجال المعرفي لحقل العلوم السياسية إضافة إلى التقدير الكمي أو تكميم النتائج للعقبات المعرفية؛ وهي مرتبطة بالنتائج المتحصل عليها لذلك اصطدمت النزعة العلمية التي كانت تدعي معرفة الواقع معرفة موضوعية بصعوبات كبيرة في

مجال السياسية، وجاءت الثورات من أجل أن يكون الحقل أكثر علمية بنمط صارم أو أكثر نجاحا في البحوث، تلك الثورات حدثت كرد فعل لانعطافات خاطئة منذ البداية وجاءت لتصحيح تلك الأخطاء، والعلوم السياسية انقسمت على نفسها بسبب المراجعات الراديكالية للحقل سواء كانت مراجعات كلية أو جزئية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما تبنت الدراسات السياسية المذهب السلوكي وحاولت تطبيق الرؤية العلمية إلا أنها فشلت في معظم النتائج، وهو ما جعل الكثير من علماء السياسة يتخبطون في نهاية الأمر الأبعاد العلمية، ويتجهون أكثر حول الفهم الموضوعي لخصائص الظواهر السياسية. وكل ذلك كان بسبب الانطلاقات الخاطئة للعلوم الانسانية بصفة عامة، وهذا فيما يخص طبعاً الدراسات العلمية وليس باقي الدراسات، فالأول ما ينبغي أن نلاحظه أن العلوم الانسانية لم ترث حقلاً مرسوم المعالم، فالقرن الثامن عشر والتاسع عشر لم يترك للعلوم الانسانية مساحة موضوعها الانسان أو الطبيعة الانسانية حيزاً رُسمت حدوده من الخارج، لكنه بقي فارغاً، وتكون مهمة تلك العلوم هي الاحاطة به وتحليله، فالحقل المعرفي الذي تدور العلوم الانسانية في فلكه لم يُفرض سلفاً، فليس هناك علم تجريبي مهما كان نوعه في القرنين الثامن والتاسع عشر صادف شيئاً يشير به الانسان في طبيعة نشاطاته، ولم تكن العلوم الانسانية لتظهر عندما تقرّر تحت تأثير عقلانية ملحة أو مشكلة علمية لم تلاقي حلاً، إدخال الانسان طوعاً أو كرهاً وبنجاح نسبي في عدد من المواضيع العلمية.<sup>20</sup>

وعن امكانية انتاج السلوكية لمنهج علمي قادر على محاكاة الظواهر السياسية ووضع هذا السجل خطوط تماس لا تزال قائمة، بين أنصار النهج العلمي الصارم من جهة، وأنصار التعمق النظري من جهة أخرى. يُعطي أنصار المنهج العلمي "الأولوية لتقني آثار العلوم الطبيعية في استخدام المنهج التجريبي والاعتماد على المعلومات المحسوسة والإحصاءات، وتؤمن هذه الفئة بإمكان اكتشاف قوانين مطّردة تحكم السلوك السياسي وقابلة للتعميم، وكذلك للإثبات والتوثيق تجريبياً في المقابل، أنّ مثل هذا النهج يُضيق مجال الدراسة، ويورد استنتاجات هامشية عن جوانب محدودة من الحياة السياسية.<sup>21</sup>

ووصف "ألفريد كوبان" "Alfred Cuban" في عام (1953) هذا التوجّه عند السلوكيين بأنه أسلوب ابتدعه أساتذة الجامعة لتجنّب ذلك الموضوع الخطر "السياسة"، لكن من دون بلوغ درجة العلم في مداخله أخرى وصف المنظر السياسي الأميركي البارز "شيلدون وولين" "Sheldon Woolen" من جهة هذا الخلاف بصراع بين المنهجية والتظير السياسي من جهة أخرى، وبحسب "وولين"، تنزع المنهجية إلى ترجمة الأفكار الكبرى في شكل فرضيات جزئية بشأن قوانين قابلة للاختبار تجريبياً وإحصائياً وينتج من هذا أمران أولهما، أن اكتساب المهارات اللازمة لإتقان المنهجية يأخذ وقتاً وجهداً كبيرين على حساب التعمق في دراسة السياسة نفسها، كما أن التركيز على اكتساب هذه المهارات يكون على حساب "الحكمة" أو "المعرفة السياسية الضمنية" التي تُكتسب خلال فترات طويلة من التأمل الذي لا تسمح به المنهجيات الجديدة؛ وثانيهما هو نتاج التفاعل بين المنهجية والنظام البيروقراطي القائم الذي

يستلهمها بدوره حتى يكاد يصبح من صنعها، ويسهل استخدامها. ويتجلى هذا خصوصًا في الفترات العادية؛ حيث يدأب النظام في توليد الانتظام والتواتر بطبيعته؛ إذ أن التركيبة البيروقراطية المتعاضمة التي تستلهم نهج التفكير نفسه مصممة كي تنتج السلوك المطرد القابل للتنبؤ به، ما يعطي الانطباع بصحة فرضيات المنهجية ويطرح "وولين" ما وصفه بالنظرية المحمية، "Epic Theory" بديلا من فقر المنهج العلمي السائد ونظرته الجزئية الغافلة عن تحيزاتها. ويجمع هذا التوجه البديل بحسب "وولين" بين رؤية "توماس كون" للعلوم فوق العادية، والمنتجة للتغير البراديغمي، والالتزام الواعي بشأن العام والواجبات المتعلقة به وهذا يختلف تمامًا عن مقولات المنهجيين بأنهم غير مسؤولين عن العواقب الاجتماعية لأبحاثهم السياسية، وهو موقف يراه "وولين" أقرب إلى السخف منه إلى أنه مدعاة للملامة والإدانة.<sup>22</sup>

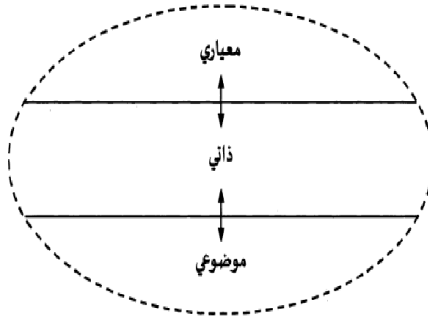
في مقابل ذلك أكد أنصار التوجه "العلمي" ضرورة الاستمرار في السير في اتجاه مزيد من التجريد والتعميم واستخدام المنهج الإحصائي، والبناء على ما تحقق خلال القرن ونصف من عمر التخصص. ولا يرى هؤلاء بأسًا في الاستمرار في اتباع المنهج العلمي، بما في ذلك الاعتماد على المنهج الكمي والفرضيات القابلة للاختبار والدحض، ولكن يعترف بعضهم بأن الإشكال هو أن العلوم السياسية على الرغم مما حققته من تقدم علمي، لا تمتلك بعد نظرية كلية مثل نظرية نيوتن التي نقلت الفيزياء من أشتات من المعلومات إلى علم متكامل وهو ما تحتاج إليه العلوم السياسية حاليًا، ولا توقره النظريات القائمة، بما فيها "نظرية الخيار العقلاني".<sup>23</sup>

ذهب بعض أنصار هذا التوجه أبعد من ذلك في سياق دعم مبدأ وحدة العلم، حيث دعم بعضهم استخدام نظريات البيولوجيا الاجتماعية من أجل تقصي طبيعة الدوافع الإنسانية وكان البيولوجي الأميركي المعروف "إدوارد ويلسون" Edward Wilson قد أثار ضجة كبرى عند نشره كتابًا في عام (1975)، اقترح فيه استخدام مبادئ التطور في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي الإنساني واحتفل بعض مؤيديه بذلك، مؤكدًا أن معظم العلوم الاجتماعية ستصبح عما قريب فروعًا من البيولوجيا الاجتماعية عاد ويلسون إلى الواجهة مجددًا في عام (2012) بكتاب جديد بعنوان "الفتح الاجتماعي للككرة الأرضية" "The Social Conquest of the Earth"، حيث استخدم أبحاثه في عالم الحشرات الاجتماعية (النحل، والنمل ... إلخ) لتفسير التطور الاجتماعي للبشرية، وهيمنتها على كوكب الأرض، مركزًا على الجانب الاجتماعي في الكائنات البشرية. وخالف "ويلسون" في كتابه الجديد النظريات السائدة بشأن "أنانية الجينات"، مؤكدًا أن الانضمام إلى الكيانات الاجتماعية والتماهي معها هو أحد عوامل البقاء (في هذه المرة جاء الهجوم عليه من بعض كبار المنظرين في علم الأحياء، وعلى رأسهم "ريتشارد دوكنز" Richard Dawkins إذ اتهموه بأنه شوّه آراءهم ولم يفهمها الفهم الصحيح لكن، بغض النظر عن هذه السجلات لا تزال مثل هذه الطروحات بعيدة من مخاطبة أسئلة الواقع السياسي المهمة، لأن الحديث عن مسببات جينية للسلوك الإنساني لا تُفسر السلوك الواعي للأفراد والجماعات، وتواجه أزمة كل التفسيرات الاختزالية الأخرى.<sup>24</sup>

### 2.3. علم السياسة والعلوم الاجتماعية بين التسويغيات المعيارية وعواقبها المعرفية والمنهجية

يمكن القول أن نقطة الاختلاف الأساسية تكمن في أبعاد موضوع الدراسة، فكما هي في الطبيعة، هناك كذلك كائنات معينة جامدة مثل المؤسسات السياسية والكيانات الاجتماعية، والتي تعد ملموسة ويمكن تحديدها وملاحظتها بطرق معينة، بالإضافة إلى ذلك هناك بعد ذاتي يتشكل من خلاله الإدراك الحسي، هذا الاختلاف مقبول على وجه العموم ويمكن إيجاد حالات كثيرة على مدى تاريخ الفلسفة الطويل من العصور القديمة حتى وقتنا الحاضر؛ فهو يتعلق بكل علوم الانسان بما فيها الطب حيث يكون التمييز أمرا شائعا بين الجسد والعقل وتقسيماته التابعة للتخصصات الفرعية الأخرى مثل علم التشريح وعلم النفس، ومن ناحية أخرى يمثل البعد الثالث مسعى البعد المعياري، والذي يتعلق بالأحكام الأخلاقية للأفعال وبعد أكثر اشكالية، وبالرجوع إلى الطب فإن بعض المعايير الأخلاقية كانت مقبولة بشكل عام منذ زمن "أبقراط"، لكن الجدل القائم حول معرفة أين تبدأ أو تنتهي حياة الانسان من بين تلك الاشكاليات، وفي الواقع يتعلق جوهر المسألة بمشاكل التمييز بين هذه الأبعاد وتفاعلاتها ليس فقط تحليلا ولكن أيضا في الممارسة العملية، حيث لاتزال هناك خلافات مستمرة حول التسويغيات المعيارية والوجدانية وعواقبها المعرفية والمنهجية.<sup>25</sup>

الشكل رقم 01: يوضح أبعاد الوجود البشري حسب أبحاث هيغل



المصدر: ليوناردو مورلينو وآخرون، علم السياسة من منظور عالمي، مرجع سابق الذكر، ص 54.

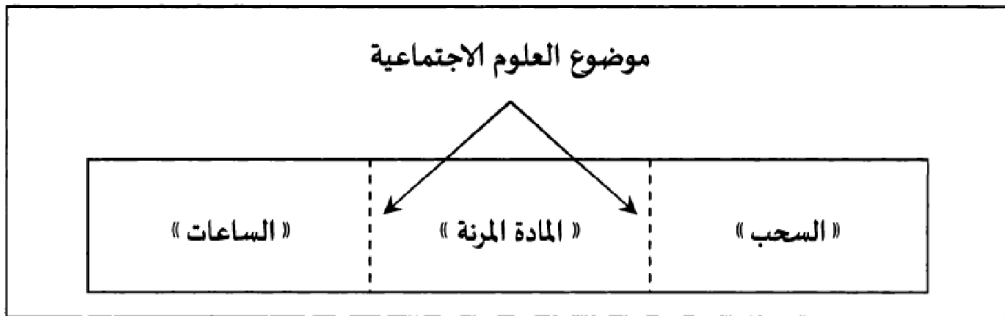
والجدير بالذكر أن الأهمية الكبرى التي يولبها العلماء للمواضيع النظرية الحالية في علم السياسة تنشأ بمساعدة هذه الاختلافات لذلك فإن المناهج الوجودية لها أساسها في البعد المعياري من عصر "أفلاطون" إلى "ايريك فويغلين" "Eric Voegelin" (1952)، أو "ليشتراوس" "Lichtrauss" (1959)، ولكنها تتعلق أيضا في التحليل اللغوي مثل "لورينزين" (1978)، أو "نظرية التواصل هابرماس" "Habermas' communication Theory" (1981)، وفي هذا الإطار يحاول "هابرماس" وغيره إيجاد طرق للوصول إلى أساس فلسفي علماني لعلم الوجود الكوني الاحتمالي، لكن المواضيع الجدلية النقدية أو المادية التاريخية في منهج "كارل ماركس" وأتباعه تعارض بشدة هذه الأسس المعيارية للنظرية السياسية، حيث أن البعد الموضوعي لأنماط انتاج الوجود البشري وتكاثره هو البعد الأساسي.<sup>26</sup>

وهكذا يحدد الوجود الاجتماعي الموضوعي الوعي الذاتي والبنى الفوقية السياسية والمعارية والموضع الرئيسي الثالث وهو الوضع السلوكي الذي يأخذ البعد الذاتي نقطة انطلاق، حيث إن المفاهيم الذاتية والأفعال اللاحقة للبشر هي بالفعل الأمر الجدير بالأهمية، وهو يشكل الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي تصور أوسع حول دراسة كل من الأبعاد الذاتية والموضوعية وتفاعلاتها ولكن من وجهة نظر وضعية لا يمكن اتخاذ أية أحكام معيارية على هذا الأساس، إلا أن الخلافات طويلة الأمد حول هها المواضيع للنظرية السياسية وتنوعاتها متعارضة وعلى نحو مماثل فإن هذه الأبعاد من وجهة نظر شمولية سواء أنه من الممكن في الواقع فصلها أو لدواعٍ ضرورية اجتماعها؛ فهي لاتزال تثير النقاش لدى الأوساط الأكاديمية وعلماء السياسة.<sup>27</sup>

### 3.3. نظرية الغيوم والساعات لكارل بوبر: فحص لأعمال "الموند وجينكو" لنقل المعايير لحقل علم السياسة.

يمكن القول أنه نتيجة للتغيير من الفيزياء النيوتينية إلى النظرية الكمية والعلاقات الإحتمالية في الفيزياء النووية ابتكر "كارل بوبر" "Karl Popper" (1972) "نظرية الغيوم والساعات" "Theory of clouds and clocks"، فيما يتعلق الأمر بتحديد النظرية العلمية، حيث تشمل الساعات العالم الحتمي النيوتيني، ويمكن التنبؤ العلمي به، وعلى النقيض من ذلك تُشكل الغيوم مادة محيرة للغاية ولا يمكن استيعاب تنظيماتها إلى فترة طويلة، وفي مقال مهم نقل "الموند وجينكو" (1977)، هذا المفهوم إلى العلوم الاجتماعية والسياسية، حيث يشيران في هذا المقال إلى المعنى الضمني لتلك التعقيدات البشرية والواقع الاجتماعي يتمثل في أن الاستراتيجية التفسيرية للعلوم الصلبة لا تملك سوى تطبيق محدود على العلوم الاجتماعية، فإن البحث البسيط عن النظاميات والعلاقات القانونية بين المتغيرات؛ وهي الاستراتيجية التي أدت إلى النجاح الهائل في العلوم الفيزيائية، لن يشرح النتائج الاجتماعية بل فقط بعض الشروط التي تؤثر في تلك النتائج، بالإضافة إلى ذلك يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار عوامل الاختيار والعمل الانساني وبعض عناصر من قبيل الصدفة المحضة في بعض الحالات.<sup>28</sup> وهذه الفروق يوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 يوضح درجة تحديد النظريات حسب تحليل دوبري 1986.



المصدر: ليوناردو مورلينو وآخرون، علم السياسة من منظور عالمي، مرجع سابق الذكر، ص 57.

حيث يحدد الشكل نظريات الطبيعة على يسار المسار، بينما توجد نظريات البنائية على اليمين، وفيما بينهما منطقة نظريات المدى المتوسط في التصور الذي يتبناه "روبرت ميرتون" "Robert Merton" (1968)، وبالعودة إلى مجال العلوم الاجتماعية والتي تقع بنسبة أكبر في الوسط على أساس أنه لا يوجد قانون مطلق واحد في العلوم الاجتماعية، حتى قوانين "دوفيرجر" "Doverger" (1951) حول تأثير الأنظمة الانتخابية على أنظمة الأحزاب، أو نظرية الناخب الوسيط للفيلسوف "أنتوني داووز" "Anthony Downs" (1957)، فهي غير قابلة للتطبيق في أنظمة تكون فيها الأحزاب مقسمة لجوانب معينة، لذلك يمكن لطرق المقارنة المنهجية مثل التحليل المقارن النوعي والحاقا بالجانب الأيمن يمكن العثور على دراسات نوعية لعدد أقل من الحالات، ونتيجة لذلك يجب أن نكون أكثر اعتدالا في مطالبنا حول دقة العلاقات السببية وتعميم الأنظمة، وشمولية النظريات هذه النظرة تتوافق مع موقف سبق أن أعرب عنه "أرسطو" الذي وضع السياسة في المجال الوسطي بين الضروري؛ حيث يمكن تطبيق العلوم الصارمة، وبين مجال الفرص المحضمة التي لا يمكن الوصول إليها من خلال التفسيرات العلمية، وانطلاقا من هذا المنظور يستنتج "ألوندا وجينكو" أن جوهر علم السياسة هو تحليل الاختيار في سياق القيود، وهذا من شأنه أن يضع البحث عن النظاميات والبحث عن حلول المشاكل وتقييمها على المستوى نفسه، وستكون جميعها أجزاء من جهد مشترك لمواجهة مصير الرجل السياسي بالأسلوب الصارم، وبالموضوعية اللازمة والحس الحتمي للتعرف على الموضوع الذي يدرسه العالم السياسي.<sup>29</sup>

### 4.3 البيولوجيا وعلم السياسة: نحو إدراك الفهم العلمي للسلوك السياسي

برز الاهتمام الأكاديمي في الربط بين تخصصات علم الأحياء (البيولوجي) والعلوم السياسية لتطبيق نظريات وأساليب علم الأحياء لتحقيق الفهم العلمي للسلوك السياسي. يُطلق على هذا المجال اسم السياسة الحيوية. الذي ارتبط اسمه مع "بيان ألبرت سوميت" "Statement of Albert Summitt" عام (1968)، نحو علم سياسي أكثر توجهًا بيولوجيًا، والذي ظهر في "مجلة الغرب الأوسط للعلوم السياسية" "Midwest Journal of Political Science". تم تخصيص مصطلح "السياسة الحيوية" "Biopolitics"، لهذا المجال من الدراسة من قبل "توماس ثورتون" "Thomas Thorton"، الذي استخدمه كعنوان لكتابه عام (1970). فالأسس البيولوجية للسياسة تهدف إلى تفسير السلوك السياسي كسلوك مجتمعي بمرجعيات بيولوجية. في هذا السياق تم البحث في موضوعات متعددة منها ارتباطات البيولوجيا والتوجه السياسي، والأصول البيولوجية للأنظمة الحزبية وسلوك التصويت باعتباره تكتلات بيولوجية متصارعة تستمر المناقشات داخل الميدان وخارجه، فيما يتعلق بالاحتمالية الجينية والبيولوجية.<sup>30</sup>

في عام (2008)، ظهر توجه نحو أكثر في الاهتمام الأكاديمي بالجينات السياسية كحقل معرفي منفصل للدراسة. وبدأ علماء النفس وعلماء الوراثة السلوكية في استخدام الدراسات المزدوجة في الثمانينيات لدراسة الاختلاف في المواقف الاجتماعية. وظل علماء السياسة في الغالب غير مدركين لأبعاد توريث المواقف الاجتماعية حتى عام (2005). وتم التوصل أنه غالبًا ما يُفترض أن الارتباط بين العلامات الجينية والسلوك السياسي يتنبأ بوجود علاقة



سببية بين الاثنين. ليس لدى العلماء حافز كبير ليكونوا مشككين في هذه العلاقة السببية المفترضة. على سبيل المثال، من خلال العمل على الأحزاب الأيرلندية أظهرت بعض الأدلة على أساس وراثي بين الحزبين الرئيسيين تاريخياً، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن يتم تفسيره بسهولة أكبر من خلال التنشئة الاجتماعية.

وقد وجد من خلال عدد من الدراسات أنه يمكن ربط علم الأحياء بالتوجه السياسي. وهذا يعني أن علم الأحياء هو عامل محتمل في التوجه السياسي، ولكنه قد يعني أيضاً أن الأيديولوجية التي يتعرف عليها الشخص قد تغير من قدرة الشخص على أداء مهام معينة. لا تزال العديد من الدراسات التي تربط علم الأحياء بالسياسة مثيرة للجدل وغير مكررة، على الرغم من تزايد حجم الأدلة بشكل عام. وجدت دراسة عام (2011) من قبل عالم الأعصاب الإدراكي ريوتا كاناي حيث أن الاختلافات الدماغية الهيكلية هي من الموضوعات التي تساهم خلق توجه سياسي، وذلك في عينة من الطلاب في نفس الكلية. أجرى الباحثون فحوصات بالرنين المغناطيسي على أدمغة تسعون طالباً متطوعاً أشاروا إلى توجههم السياسي على مقياس من خمس نقاط بدءاً من " الليبرالي جداً " إلى " المحافظ جداً ". تم اكتشاف أن هناك طلاب يميلون إلى وجهات نظر سياسية أكثر تحفظاً رغم التعريف الأولي الذاتي لهم أنهم معتدلين. وهذا يطرح أهمية فحص بُنية الفحوص الصدمية التي وظيفتها الأساسية تتمثل في تكوين الذاكرة وتوطيدها ومعالجتها، بالإضافة إلى التكيف الإيجابي والسلبي (التعلم العاطفي). هناك القدرة الدماغية مسؤولة عن الأدوار المهمة في التفاعل الاجتماعي، مثل التعرف على الإشارات العاطفية في تعابير الوجه، ومراقبة المساحة الشخصية؛ وهذه القدرة الدماغية تعاضد مع الإشارات المرتبطة بالشبكات الاجتماعية الأكبر والأكثر تعقيداً. ومن المفترض أيضاً أن تلعب دوراً في الكشف عن التهديدات، بما في ذلك تعديل الخوف والعدوان على التهديدات المتصورة. كما وجد أن الطلاب المحافظين لديهم حجم أكبر من المادة الرمادية في العازل الأيسر هناك أدلة على أن المحافظين هم أكثر قابلية للاشمئزاز وأكثر قدرة للعزلة والقيام بتعديل العواطف الاجتماعية.<sup>31</sup>

تم العثور على الطلاب الذين أبلغوا عن وجهات نظر سياسية أكثر ليبرالية لديهم كمية أكبر من المادة الرمادية في القشرة الحزامية الأمامية، وهي بُنية الدماغ المرتبطة بالوعي العاطفي والمعالجة العاطفية للألم. تصبح قشرة الحزامية الأمامية نشطة في حالات عدم اليقين، ويفترض أنها تلعب دوراً في الكشف عن الأخطاء، مثل مراقبة ومعالجة المحفزات أو المعلومات المتضاربة. وخلص المؤلفون إلى أنه "على الرغم من أن بياناتنا لا تحدد ما إذا كانت هذه المناطق تلعب دوراً سببياً في تشكيل المواقف السياسية، إلا أنها تتلاقى مع الاقتراح بأن هناك ارتباط محتمل بين بُنية الدماغ والآليات النفسية التي تتوسط المواقف السياسية". في مقابلة مع "Live Science"، قال "ريوتا كاناي"، "من غير المرجح أن يتم ترميز التوجه السياسي الفعلي بشكل مباشر في مناطق الدماغ، وأنه هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد كيف تتوسط هياكل الدماغ هذه في تشكيل الموقف السياسي". أضاف كاناي وزملاؤه أنه من الضروري إجراء دراسة طويلة

لتحديد ما إذا كانت التغييرات في بُنية الدماغ التي لاحظناها تؤدي إلى تغييرات في السلوك السياسي أو ما إذا كانت المواقف والسلوك السياسي يؤدي بدلاً من ذلك إلى تغييرات في بُنية الدماغ.<sup>32</sup>

#### 4. الخاتمة:

استكمالاً لهذه المحاولة البحثية التي سعت لتقديم مادة علمية منتظمة انطلاقاً من معالجة مشكلة بحثية بشأن التحقق من مدى التلازم العلائقي بين علم السياسة ونظريات البيولوجيا الاجتماعية كبديل معرفي في ظل الاستعصاء البراديمي الذي يشهده الحقل معرفياً وامبريقياً، بذلك أثبتت محاور الدراسة الافتراض العلمي المطروح، ويمكن بذلك أن نستشف النتائج التالية:

- أن مسار تطور حقل علم السياسة يعرف مبدأً لا مقياسة ضعيف، رغم أن المقاربة السلوكية شكّلت ثورة معرفية ومنهجية داخل الحقل إلا أنها لم تستطع أن تُشرح أجزاء الظاهرة السياسية امبريقياً بنفس المنحى للعلوم الرياضية والفيزيائية، ضف إلى مبالغتهم بالحيداء العلمي، وعدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الملحة في تلك الفترة عجل من تراجعها أكاديمياً ومؤسستياً.
- الاستعصاء البراديمي التي شهده حقل علم السياسة، مرتبط بالعوائق الأبيستمولوجيا باعتبار الإنسان جوهر البحث؛ وبالتالي من الصعوبة بما كان محاكاة العقل البشري المعقد تركيبياً وسلوكياً، ضف إلى التحيز الأيديولوجي لصانع القرار مما يؤثر في النتائج المرجو تحقيقها امبريقياً.
- ما تم نقله من "الموند وجينكو" حول نظرية الغيوم والساعات "لكارل بوبر" واسقاطه على العلوم الاجتماعية والسياسية، حيث يشير إلى المعنى الضمني لتلك التعقيدات البشرية والواقع الاجتماعي يتمثل في أن الاستراتيجية التفسيرية للعلوم الصلبة لا تملك سوى تطبيق محدود على العلوم الاجتماعية، فإن البحث البسيط عن النظاميات والعلاقات القانونية بين المتغيرات؛ وهي الاستراتيجية التي أدت إلى النجاح الهائل في العلوم الفيزيائية، لن يشرح النتائج الاجتماعية بل فقط بعض الشروط التي تؤثر في تلك النتائج، بالإضافة إلى ذلك يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار عوامل الاختيار والعمل الإنساني، وبعض عناصر من قبيل الصدفة المحضة في بعض الحالات.
- رغم الاهتمام المتزايد في دراسة الجينات السياسية ومحاولة تحويلها كتخصص معرفي منفصل في دراسة الكروموزومات ومحاكاة العقل البشري في عمليات اتخاذ القرارات، إلا أنها مازالت تحتاج إلى دراسات معمقة وأكثر فعالية مع خلق توأمة مع تخصصات معرفية أخرى تعنى بهذا المجال.
- حاولنا في هذا المقال فحص لأهم التحولات التي شهدتها حقل علم السياسة والاتجاه نحو البيولوجيا الاجتماعية كبديل معرفي ومنهجي ونظري، لكن الدراسة مازالت جديدة، تحتاج إلى تحليلات ودراسات مستقبلية قصد

التملص من معضلة استعصاء التحول البرذائي للحقل، وإيجاد أدوات تحليلية يمكن من خلالها محاكاة الواقع السياسي.

## 5. الهوامش:

1- ديسكولا ب، بيولوجيا اجتماعية ضمن معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة: مصباح صمد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للتوزيع والنشر مجد)، ص. 23.

2- فرج محمد بن لامة، "الامبريقية في مجال الدراسات السياسية بين العلم والأدلة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع.13، (يناير 2019)، ص. 44.

3- رند عتوم، ماهو السلوك السياسي، أي عربي، تاريخ الاطلاع: (2023/11/15)، نقلا عن الرابط التالي:

<https://cutt.us/FhjzZ>

4- باتريك ه أوينل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جيبيلي، (الفرقد - شرق وغرب، 2012)، ص. ص. 20-22.

5-Johns Dryzek, Revolutions without en enemies: Key transformation in political science, (American political science: Review, 2006), P.487.

6- Ibid., P487.

7- ibid, P488.

8-John Coakley, Évolution Dans L'organisation De La Science Politique : La Dimension Internationale, (Revue internationale des sciences sociales, RISS 179/Mars 2004), pp.190-191.

9 - ibid, pp.192-193.

10-ibid.p195-196.

11-ibid.pp198-200.

12- ibid.p200.

13-Michael G Roskin, "Political Science", accessed(18/11/2023),see: <https://Cutt.Us/Oxf7w>.

14-عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص. ص. 59-60.

15-يوسف محمد الصواني، الامبريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، في عمر ابراهيم العفاس، مفهوم وتطبيقات الامبريقية في العلوم السياسية، (ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017)، ص. 52.

16-alan isaak, scope and methodes of political science, (pacific grove, california,1985),pp.50.60.

17- ibid, p.65.

18- ibid, p.65.

19- ibid, p.65.

20-يوسف محمد الصواني، الامبريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، في يوسف محمد الصواني، العلاقات الدولية: امبريقية نعم ولكن، مرجع سابق الذكر، ص. 60.

21-بلخضر طيفور، "جدلية النموذج الارشادي الجذر الأصلي في مجال دراسات المعرفة السياسية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.02، ص. 326.

22- عبد الوهاب الأفندي، "عن السياسة والسياسي والنظرية تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية"، مجلة سياسات عربية، ع.41، (نوفمبر 2019)، ص 09.

23- نفس المرجع، ص. 10.

24- نفس المرجع، ص. 10.

25-ليوناردو مورلينو وآخرون، علم السياسة من منظور عالمي، ترجمة: محمد فاضل، (معهد البحوث والدراسات العربية، 2018)، ص. 54.

26- نفس المرجع، ص. 53.

27- نفس المرجع، ص. 54.

28- نفس المرجع، ص. 57.

29- نفس المرجع، ص. 58.

30- Robert H Blank, And Samuel M. Hines, Biology And Political Science,(New York: rout ledge; Somit, A., And S. A. Peterson. 1998). "Review Article: Bio Politics after Three Decades - A Balance Sheet." British Journal of Political Science" 28:559-71; Masters, Roger D. 1989. The Nature of Politics. New Haven: Yale University Press.

31 - جهاد عودة، "البيولوجيا والعلوم السياسية وعصر مابعد الكورونا"، 27 أبريل، 2020، تاريخ الاطلاع: (2023/12/18)، نقلا عن الرابط التالي: <https://cutt.us/oBxwd>

32 - نفس المرجع.

## 6. قائمة المراجع:

### 1. المراجع باللغة العربية:

1-ب، ديسكولا، بيولوجيا اجتماعية ضمن معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة: مصباح صمد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للتوزيع والنشر مجد).

2-بن لامة، فرج محمد، "الامبريقية في مجال الدراسات السياسية بين العلم والأدلة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع.13، (يناير 2019).

3- سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

4-عتوم، رند، ماهو السلوك السياسي، أي عربي، تاريخ الاطلاع:(2023/1511)، نقلا عن الرابط التالي:

<https://cutt.us/FhjzZ>

5-محمد الصواني، يوسف، الامبريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، في عمر ابراهيم العفاس، مفهوم وتطبيقات الامبريقية في العلوم السياسية، (ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017).

6-محمد الصواني، يوسف، الامبريقية وتطبيقاتها في البحث العلمي، في محمد الصواني، يوسف، العلاقات الدولية: امبريقية نعم ولكن، (ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017).

7-مورلينو، ليوناردو وآخرون، علم السياسة من منظور عالمي، ترجمة: محمد فاضل، (معهد البحوث والدراسات العربية، 2018).

- 8- طيفور، بلخضر، "جدلية النموذج الارشادي الجذر الأصلي في مجال دراسات المعرفة السياسية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.02.
- 9- عودة، جهاد، "البيولوجيا والعلوم السياسية وعصر ما بعد الكورونا"، 27 أبريل، 2020، تاريخ الاطلاع: (2023/12/18)، نقلا عن: <https://cutt.us/oBxwd>
- 10- الأفندي، عبد الوهاب، "عن السياسة والسياسي والنظرية تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية"، مجلة سياسات عربية، ع.41، (نوفمبر 2019).
- 11- هـ أونيل، باتريك، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، (الفرد - شرق وغرب)، الطبعة الأولى، (2012).  
2. المراجع باللغة الأجنبية:
- 12-Dryzek, Johns, Revolutions without en enemies: Key transformation in political science, (American political science: Review, 2006).
- 13-H Blank. Robert and M. Hines, Samuel, Biology and Political Science, (New York: Rutledge; Somit, A., and S. A. Peterson. 1998). "Review article: Bio politics after three decades - A balance sheet." *British Journal of Political Science*" 28:559-71; Masters, Roger D. 1989. *The Nature of Politics*. New Haven: Yale University Pres.
- 14-Coakley, John, Évolution Dans L'organisation De La Science Politique: La Dimension Internationale, (Revue internationale des sciences sociales, Mars 2004).
- 15-Isaak, alan, scope and methodes of political science, (pacific grove, california, 1985).
- 16-Michael G, Roskin, "Political Science", accessed(18/11/2023), see: <https://Cutt.Us/Oxf7w>.